المصدر : الاهـــرام
التاريخ : ٧ يونية ٢٠٠٠

العالم يتطلع لدخولها حيز التنفيذ

جدل حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

اعتبر المراقبون أن ماتوصل اليه مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووى، بعد اجتماعات دامت شهراً بنيويورك، وبعد الترحيب الدولى الكبير الذى قوبلت به نتائج المؤتمر التى تبنت فيه أغلبية المشاركين وثيقة المعاهدة، بأنها خطوة تاريخية مهمة على طريق السعى الإنسانى نحو تحقيق عالم السلام الخالى من الأخطار النووية، تخضع فيه عملية منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح الى نظم دولية صارمة . وقد اختتم المؤتمر بتعهد الدول الكبرى الخمس وهى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين بالإزالة التامة لأسلحتها النووية البالغ عدد رءوسها خمسة وثلاثين ألف رأس نووية.

فنتائج هذا المؤتمر تمثل أهمية بالغة لدى المهتمين بشئون نزع الأسلحة، خاصة السلاح النووى، حيث جاءت بعد خمسة عشر عاما من محاولات المجتمع الدولى للقضاء تماما على الأسلحة النووية لما تشكله من تهديد خطير للسلام وللأمن الدوليين، وإن كانت الأجواء السياسية العالمية الآن أفضل من ذى قبل، حيث انتهى زمن الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتى السابق وانحلال دويلاته التى كانت تدور فى فلكه لأكثر من خمسين عاما.

وفى العاصمة النمساوية فيينا قوبلت نتائج المؤتمر أيضا بترحاب شديد، خاصة فى مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث أكدت هذه النتائج المبادئ الأساسية للمعاهدة ، وأهمها أن أمان وكالة الطاقة الذرية يعد عمودا أساسيا لمنع انتشار الأسلحة النووية كما أكدت الاقتناع بمحاربة المواد والأنشطة النووية غير المعلن عنها.

والأهم من ذلك أن نتائج المؤتمر تعكس أهم المهام الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو المجال السلمى لاستخدامات الطاقة الذرية، حيث تعهدت باتخاذ خطوات محددة لنزع التسلح النووى بما فيها التعهدات غير المشكوك فيها من قبل الدول النووية من أجل القضاء الكامل على ترساناتهم النووية.

بل وتعهد المؤتمر صراحة بتسهيل التعاون النووى فى المجال السلمى بين الدول، وتوفير المصادر المالية اللازمة لنقل هذه التكنولوجيات النامية. وحتى لاتكون نتائج المؤتمر حبرا على ورق تضمنت الوثيقة نداء يهدف الى التمسك الدولى بالمعاهدة من أجل التوصل الى أهدافها.

وقد أجمع المراقبون على أهمية دور الدبلوماسية المصرية ضمن تحالف الأجندة الجديدة خلال جلسات المؤتمر فى الضغط من أجل التزام الدول النووية الخمس الكبرى بالتخلص الكامل من الأسلحة النووية، ونجاحها فى توجيه الانتقاد لإسرائيل صراحة وبالاسم لأول مرة لعدم توقيعها على المعاهدة وعدم اخضاع منشآتها النووية للإشراف الدولى مما يؤدى الى عدم تحقيق عالمية المعاهدة فى منطقة الشرق الأوسط.

فاستمرار امتناع اسرائيل عن الانضمام لمعاهدة منع الانتشار ينقص من مصداقية الجهود لتعضيد نظم منع الانتشار.

كما أن إستمرارها فى التنصل من الالتزامات فى المجال النووى والتهرب منها يزيد من فرص حدوث سباق تسلح

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مباشرة . واثر ذلك على قضية الانتشار النووى بالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، فقد رفضت الدولتان الانضمام اليها حتى بعد زيارة الرئيس الامريكى للهند وباكستان ، اضافة الى رفض الكونجرس الامريكى التصديق عليها ، وكذلك عدم تصديق اسرائيل عليها وكل تلك الأمور قد حالت دون دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ .

اما بالنسبة لمعاهدة منع الانتشار النووى ، فقد أثارت تلك التجارب النووية الشكوك حول التزام الدول بالمادة الاولى والثانية من المعاهدة. فهناك دول نووية ودول غير نووية لم تلتزم بالمادة الاولى وذلك بنقل المعلومات والتكنولوجيا والمعدات النووية الى تلك الدول التى تمتلك السلاح النووى بطريقة غير معلنة .

أما بالنسبة لمفاوضات نزع السلاح النووى الشامل والتام فى العالم طبقا للمادة السادسة من المعاهدة ، فلم تف الدول النووية بذلك ، مما يدعو الى ضرورة ان يؤكد المؤتمر على ضرورة التزام الدول النووية بالعمل على ازالة اسلحتها النووية والالتزام بتحقيق ذلك .

بالنسبة للتوصل الى معاهدة غير تمييزية بشأن وقف انتاج المواد الانشطارية فعلى الرغم من بدء المفاوضات حول ذلك فى مؤتمر نزع السلاح بجينيف، الا أن تلك المفاوضات توقفت تقريبا .

بالنسبة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية فالتقدم فيها يرتبط بثلاث مسائل :

الاولى تتعلق بضرورة دعم انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وهذا الامر مازال يواجه صعوبات ، مما يستلزم ضرورة التأكيد على العمل من أجل انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية خاصة فى مناطق التوتر وعلى رأسها الشرق الاوسط .

الثانية تتعلق بالعمل على إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية فى عدة مناطق، وقد حدث تقدم فى تلك النقطة خاصة بعد التوصل الى معاهدة بانجوك بشأن جعل منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية ، كما تم التوصل الى معاهدة بلندابا بشأن جعل منطقة افريقيا خالية من الاسلحة النووية ، الا ان هناك حاجة الى انشاء مناطق اخرى فى جنوبى آسيا ووسط أوروبا ووسط آسيا .

الثالثة تتعلق بتوقيع الدول النووية على البروتوكولات الملحقة بمعاهدات المناطق الخالية من الاسلحة النووية ، وقد حدث بعض التقدم نحو ذلك مثل انضمام كل الدول النووية للبروتوكولات الملحقة باتفاقية راروتونجا المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى جنوب المحيط الهادى وذلك بعد انضمام فرنسا والصين بعد انهاء تجاربهما النووية فى أواخر ١٩٩٦ وأوائل ١٩٩٧ ، وهو الامر الذى أدى الى انضمام باقى الدول النووية الاخرى . ويبقى ضرورة التأكيد على أهمية انضمام الدول النووية للبروتوكولات الملحقة بكل من اتفاقية بانجوك الخاصة بجعل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الاسلحة النووية ، وكذا اتفاقية بلندابا الخاصة بجعل منطقة افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وذلك من اجل الحفاظ على وضعية تلك المناطق .

بالنسبة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية فى الاغراض السلمية ، ضرورة التأكيد على الالتزام الكامل بتنفيذ المادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووى من جانب كل الدول، والعمل على الاستفادة من الطاقة النووية فى الاستخدامات السلمية .

بالنسبة لضمانات الامن Security Assurances ضرورة التأكيد على التزام الدول النووية قانونيا بضمان عدم استخدام والتهديد باستخدام الاسلحة النووية من الدول غير النووية .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

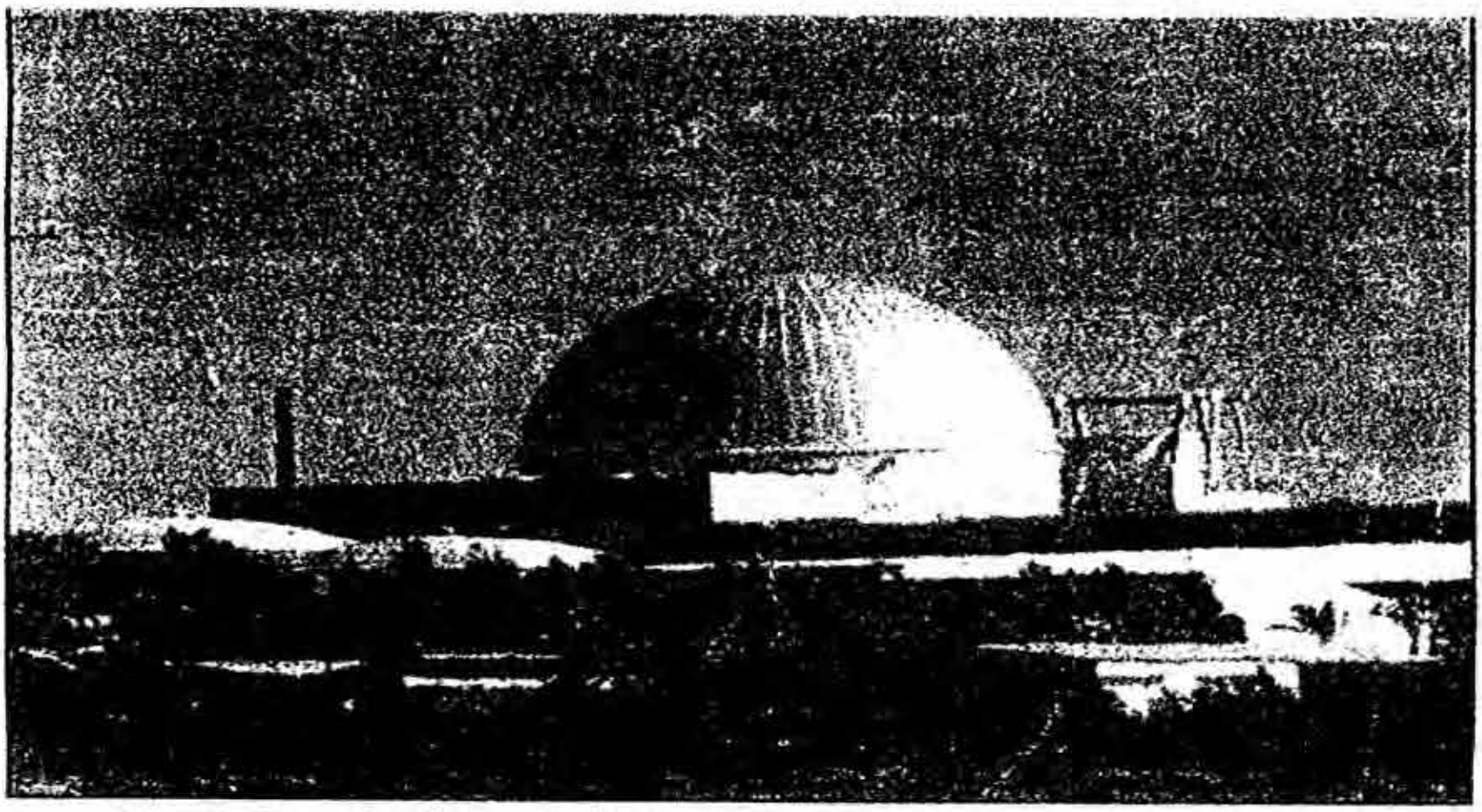

لابد من الزام اسرائيل بالدخول فى حوار لاخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووى

بالنسبة لنظام الضمانات النووية ضرورة العمل على حث جميع الدول النووية والدول التى تطبق ضمانات طوعية طبقا لمنظور الوكالة الدورى رقم ٦٦ INFCIRC66 على تطبيق البروتوكول الاضافى طبقا للمنشور الدورى للوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم ٥٤٠ INFCIRC540 .

يتضح مما سبق ان هناك ضرورة لتجميع الموقف العربى على سابق عهده اثناء مؤتمر التمديد، والذى أثر بالفعل على قرارات المؤتمر، وجاء الدور مرة أخرى ليؤكد ضرورة تماسك الموقف العربى وتنظيم مواقفه لتفعيل قرار الشرق الأوسط .

كما يجب تنسيق المواقف مع دول حركة عدم الانحياز والتى لعبت دورا فى تدعيم ومساندة الموقف العربى خلال مؤتمر التمديد . ولذلك فاننا ندعو الى سرعة تفعيل القرار الذى تم اتخاذه فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب ببيروت لتنسيق المواقف اثناء مؤتمر المراجعة والعمل على تفعيل قرار الشرق الاوسط خاصة ان ذلك المؤتمر هو الاول للمراجعة بعد التمديد.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فهناك التزامات قد قطعها المجتمع الدولى على نفسه فى مؤتمر التمديد ١٩٩٥ وان مدى تحقيق تلك الالتزامات هو الذى سيحدد مدى صدق المجتمع الدولى فى نيته تجاه تنفيذ صفقة القرارات التى تم اعتمادها بالتوافق ، وهل كان المقصود بتلك القرارات تمرير عملية التمديد فقط ؟ ام كان المقصود الحفاظ على مصداقية نظام منع الانتشار النووى ؟

فهناك عدة تساؤلات ستثار فى ذلك المؤتمر مثل هل أوفى المجتمع الدولى بالتزاماته التى قطعها عام ١٩٩٥ بالنسبة لمسألة نزع السلاح النووى العالمى؟ وهل سيوفى أيضا بالتزامه بالعمل على تعزيز عملية المراجعة ؟ وهل اخضعت جميع دول الشرق الاوسط منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة ؟

ان الاجابة عن تلك التساؤلات وما سيتخذه المجتمع الدولى ازاء عدم الوفاء بها هى التى ستحدد ما اذا كان نظام منع الانتشار النووى قد دعم من مصداقيته التى من الواضح انها تتآكل ام ان النظام سيكون فعلا فى مهب الريح على حد تعبير السيد عمرو موسى وزير الخارجية . ولذا تطرح بعض الكتابات ضرورة ان تتحرك اسرائيل بشأن المسألة النووية وأحد الاراء المطروحة هو دخول اسرائيل فى حوار حول المسائل الفنية والتنظيمية بشأن انشاء منطقة خالية من الأسلحة .

وفى النهاية يمكن القول ان مصداقية نظام منع الانتشار النووى ككل سوف تكون موضع اختبار حقيقى فى مؤتمر المراجعة القادم فأما ان يتم تدعيمها بتعزيز عملية المراجعة ، واما ان تترك تتهاوى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية